

البيان الصحفي للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ٣٠ حزيران ٢٠١١

على مدى ثماني سنوات اشرف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على عمليات صندوق تنمية العراق، والتي تتفق من خلالها أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من عائدات تصدير نفط العراق، نختتم عملنا اليوم ويشرفنا أن نصدر التقرير النهائي ونسلم مسؤولياتنا إلى لجنة الخبراء الماليين العراقية.

كان دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة دورا واحدا هو الإشراف على التدقيق لكل من الرقابة والإبلاغ عن عائدات تصدير النفط، واستخدام هذه العائدات من قبل الوزارات العراقية المنفقة لمصلحة الشعب العراقي. تأسس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة تحت توجيهات مجلس الأمن الدولي ونرحب بان مجلس الامن كرر مصادقته على الدور المهم الذي لعبه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للمساعدة في ضمان استخدام عائدات تصدير نفط العراق بطريقة شفافة وعادلة لمصلحة الشعب العراقي.

عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشفافية تامة: كانت اجتماعاته مفتوحة ومحاضره منشورة، وصادق على تعيين مدققين ذوي سمعة طيبة استنادا على المناقصات التنافسية، ونشر الجميع نتائجها على موقعه الالكتروني www.iamb.info بضمنها (٦٤) تقرير تدقيقي يحتوي على أكثر من (٣٢٠٠) صفحة من النتائج .

كان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قوة دافعة في تقوية الرقابة على استخراج وتصدير نفط العراق. يسعد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من ان تنفيذ نظام قياس نفطي كامل هو قيد التنفيذ وتم احراز تقدم جيد بهذا الاتجاه. ابرز المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشكل مستمر ان عدم وجود نظام فعال لقياس النفط هو العائق الرئيسي لقياس عائدات نفط العراق والسيطرة عليها.

كان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أداة أساسية في تقوية الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية المنفقة. أظهرت التدقيقات الأخيرة للوزارات من قبل شركات التدقيق الدولية نقصان كبير في النتائج السلبية ونقاط الضعف الأخرى في الرقابة داخل الوزارات الشأن الذي رحب به المجلس. شارك المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في متابعة هذه التدقيقات مع ديوان الرقابة المالية العراقي ولجنة الخبراء الماليين، واعترف بمساهمتهما الكبيرة في هذه الجهود التي اعتمدت على أساس قوي في إعادة البناء القدرات المستمر والرقابة في الوزارات.

لعب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة دوراً إشرافياً أساسياً خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة. أطلق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة خلال هذه الفترة تحقيقات في عقود المصدر الواحد باستخدام أموال صندوق تنمية العراق وضمن شفافية الإبلاغ للصندوق، الذي كان خاضعاً لتدقيق كامل مستقل من قبل شركات تدقيق دولية. كان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أول وكالة أبرزت غياب نظام قياس نفطي شامل وشجع سلطة الائتلاف المؤقتة على إنهاء نشاطات التهريب خلال البدء بدراسة لأجهزة القياس النفطي .

الطريق إلى الأمام

لقد أنجز الكثير وبقي العديد من التحديات. وعند النظر إلى الأمام نجد الحاجة إلى تقدم أكثر للوصول إلى إدارة مالية صلبة للمساعدة في تقليل مخاطر سوء الإدارة وانحراف عائدات تصدير النفط إلى الحد الأدنى. تحتاج لجنة الخبراء الماليين إلى البقاء يقظة وسباقاً لضمان استمرار الإصلاحات الحالية. نتمنى لهم كل النجاح في مسؤولياتهم الحيوية للاستمرار بحماية عائدات نفط العراق لمصلحة الشعب العراقي.

خلفية

تفويض المجلس الدولي للمشورة والمراقبة: ينتهي تفويض المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في ٣٠ حزيران ٢٠١١ بعد ثمان سنوات. أنشأ المجلس من قبل مجلس الأمن الدولي في عام ٢٠٠٣ كلجنة رقابية دولية مستقلة للإشراف على التدقيقات المستقلة لعائدات تصدير نفط العراق وصندوق تنمية العراق. استلم صندوق تنمية العراق أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من عائدات النفط الخام، تحت الإدارة الأمريكية لغاية حزيران ٢٠٠٤، وبعد ذلك تحت الإدارة العراقية. ركزت تدقيقات صندوق تنمية العراق على عائدات تصدير النفط العراقي واستخدام تلك الموارد، بما في ذلك الوزارات المنفقة. كان المجلس فريداً في المرحلة الدولية – كانت هذه هي المرة الأولى التي تعمل بها منظمات دولية معاً كجهاز إشرافي على التدقيق. يتألف المجلس من أعضاء يمثلون الرؤساء التنفيذيين لأربعة منظمات دولية – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والأمم المتحدة – سوية مع حكومة العراق. عمل أعضاء المجلس سوية بطريقة تعاونية لهذه الفترة من الزمن.

التحديات: واجه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة العديد من التحديات في تنفيذه لعمله.

- أعاق الوضع الأمني في العراق عمل المجلس، بما في ذلك عدم تمكنه من وضع سكرتارية في بغداد كما كان منظورا في الأصل، وأنجز زملاءنا العراقيون والمدققون عملهم في ظروف صعبة.
- القضايا الموروثة: إن غياب نظام قياس نفطي شامل، نتيجة الاستثمار المتدني السابق في البنى التحتية النفطية العراقية، أعاق المحاسبة الشفافة لعائدات النفط. تمت الإشارة أيضا إلى عقود المقايضة الموجودة مسبقا، والتهريب بقوارب التحميل في الأيام الأولى لفترة سلطة الائتلاف والعمليات النقدية خارج صندوق تنمية العراق.
- تحديات المسائلة: إشارة المجلس منذ البداية على انتشار استخدام التعاقد دون مناقصة تنافسية. وكان حفظ السجلات والرقابة الداخلية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة غير مناسبة في المراحل الأولى. إن الإجراءات المتخلفة وغير الفعالة في الوزارات العراقية المنفقة أثرت على المحاسبة والإبلاغ، اللذين كانا متأثرين أكثر بالوضع الأمني. لم يكن ممكنا التحديد بأن كل موارد النفط العراقي خلال الفترة منذ بدء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قد استخدمت لصالح الشعب العراقي. مع ذلك، استنتجت تدقيقات صندوق تنمية العراق بأن إيرادات صادرات النفط المعروفة قد أودعت في صندوق تنمية العراق، عدا بعض الاستثناءات.

● التوصيات

في نهاية عمله يقدم المجلس توصياته للاستمرار بالانجازات التي وصل إليها المجلس وشركائه العراقيين.

١. ضمان تنفيذ فعال لنصب العدادات النفطية، بما في ذلك إكمال تنفيذ وزارة النفط للخطة لغاية نهاية عام ٢٠١١ والخطوات اللاحقة المحددة من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز.

٢. استمرار اتخاذ خطوات صلبة لتنفيذ المتابعة على نتائج التدقيق المتبقية والتوصيات، بما في ذلك تحسين إعداد التقارير المالية وأنظمة الرقابة على

مبيعات تصدير النفط وفي الوزارات الرئيسية العراقية، وضمان اكتمال احتساب تصدير نفط العراق.

٣. تأطير دور اللجنة وشروط صلاحياتها ضمن القانون

٤. استمرار الإشراف المستقل من قبل لجنة الخبراء بدلا من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والسماح للجنة وديوان الرقابة المالية بالاستمرار بعملهم بكامل الشفافية والدعم من قبل حكومة العراق والبرلمان. بالإضافة إلى التقارير نصف السنوية إلى مجلس الوزراء، يجب على الأقل توفير تقارير فصلية إلى الجمهور والمجتمع الدولي عن عمل اللجنة وعمليات الخلف لصندوق تنمية العراق.

٥. البحث عن حل مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق باستخدام موارد صندوق تنمية العراقية التي يمكن أن تكون قد جرت خلافا للقرار ١٤٨٣، بشكل خاص القضايا المتبقية التي أثارها المفتش العام الخاص بإعادة اعمار العراق في تقريره في تموز ٢٠١٠ عن المحاسبة على أموال صندوق تنمية العراق.

٦. انجاز موقف الالتزام بمبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية من خلال إكمال عملية ضمان الجودة للمبادرة